معا من أجل قطاع زراعي اقتصادي مستدام

ندوة التنمية المستدامة للقطاع الزراعي وتنظيم سوق العمل به

١٠ ـ ١٢ فبراير ٢٠٠٧ ـ ولاية سمائل

بتوجيهات سامية.. انطلاق أعمال ندوة التنمية المستدامة للقطاع الزراعي وتنظيم سوق العمل به

وزير ديوان البلاط السلطاني: القطاع الزراعي إذا ما أحسن استغلاله فسوف تنعكس فوائده على الفرد والمجتمع بأسره

سيح الراسيات (سمائل) ـ
من خلفان الزيدي وخلفان الرحبي:
تصوير/ سالم الرميضي

■ تنفيذا للأوامر السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ بدأت صباح أمس بالمخيم السلطاني بسيح الراسيات بولاية سمائل أعمال ندوة التنمية المستدامة للقطاع الزراعي وتنظيم سوق العمل به وذلك تحت رعاية معالي السيد علي بن حمود البوسعيدي وزير ديوان البلاط السلطاني وبحضور معالي الدكتور رئيس مجلس الدولة وعدد من أصحاب المعالي الوزراء والمستشارين وعدد من اصحاب السعادة الوكلاء والشيوخ والاعيان.

في بداية حفل افتتاح الندوة ألقى معالي السيد راعي الندوة كلمة أكد من خلالها على أهمية انعقاد هذه الندوة التي جاءت انطلاقا من الفكر الواعي والاهتمام السامي من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ بقطاع الثروة الزراعية بهدف تنميته واستدامته.

وقال معاليه: بان القطاع الزراعي يضطلع بدور هام في توفير مصادر للرزق لعدد من أبناء هذا الوطن وهو قطاع إذا ما أحسن استغلاله سوف تنعكس فوائده بشكل خاص على العاملين به كما انه سوف يسهم بشكل مباشر في زيادة حجم إنتاجيته وبالتالي سينعكس اقتصاديا على الفرد والمجتمع بأسره.

وأوضح معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني بان الندوة وخلال مدة انعقادها في المخيم بسيح الراسيات سوف تركز على العديد من المحاور والاهداف والسياسات التي يمكن ان يتم الاستفادة منها لخدمة هذا القطاع الحيوي والهام لنا جميعا.

من جانبه اكد معالي احمد بن عبد النبي مكي وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشئون المالية وموارد الطاقة رئيس اللجنة الرئيسية المشرفة على تنظيم الندوة في كلمته في حفل افتتاح أعمال الندوة أن الاهتمام الخاص والعناية الفائقة التي حظي ولا يزال يحظى بها قطاع الزراعة من لدن المقام السامي لجلالة السلطان المفدى تؤكد حرص جلالته ورغبته في ان يقوم قطاع الزراعة بدور اكبر للمساهمة في مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد.

وقال معاليه: إن الكلمات المضيئة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ـ حفظه الله ـ لشيوخ وأعيان ووجهاء ولايات منطقتي الداخلية والوسطى سلطت الضوء على معوقات وقضايا القطاع ورسمت لنا النهج السليم لمعالجتها والذي يكفل تحقيق إستدامة التنمية الزراعية بالمحافظة على الموارد المائية وكيفية التعامل مع التربة دون أن يتم إلحاق الضرر بها من خلال الاستخدام غير المدروس للمبيدات والاسمدة الكيماوية.

وأشار معاليه إلى ان الندوة تهدف الى دراسة وتقييم اقتصاديات القطاع الزراعي والتعرف عن كثب على وضعه الراهن فيما يتعلق بالتشغيل وكيفية تحفيز القوى العاملة للانخراط في العمل به بالإضافة الى تنظيم سوق العمل بالقطاع الزراعي وذلك بوضع نظم وضوابط وآليات قابلة للتنفيذ وحماية وصيانة الموارد المائية لتحقيق التنمية المستدامة بإيجاد التوازن بين المخزون المائي واستهلاك القطاع الى جانب زيادة المعرفة والوعي لدى الأوساط العامة والخاصة بقضايا القطاع الزراعي وبالأخص فيما يتصل بنواحي الجدوى الاقتصادية.

■ الندوة ركزت على العديد من المحاور والاهداف التي تخدم القطاع الزراعي

وزير الاقتصاد الوطني: الاهتمام الخاص بالثروة الزراعية يؤكد حرص جلالة السلطان على رفع مساهمة القطاع في مسيرة التنمية الاقتصادية

بعد ذلك تم عرض فيلم وثائقي بعنوان رؤية زراعية اقتصادية مستدامة اعطى صورة لواقع العمل الزراعي بالسلطنة من مختلف جوانبه، وبين الاهمية في المحافظة على هذا القطاع، وتنميته بما ينسجم للتطلعات المرسومة له، والآمال الملقاة عليه في رفد الاقتصاد الوطني وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي، ثم توالت بعد ذلك محاور الندوة، حيث تضمن يوم امس تقديم محورين من محاور الندوة الثلاثة، وقد ركز المحور الاول على سمات القطاع الزراعي العماني والتحديات التي تواجهه وتم في هذا الخصوص طرح ورقتي عمل الاولى تطرقت الى استراتيجية التنمية الاقتصادية ودور القطاع الزراعي في تحقيق معدلات النمو المتسهدفة في الرؤية المستقبلية ودور النظم المحلية في ادارة الموارد الطبيعية للقطاع الزراعي والمائي، فيما تناول المحور الثاني للندوة القطاع الزراعي في تشغيل القوى العاملة الوطنية وتم مناقشته من خلال طرح اربع اوراق عمل تطرقت الى موضوع القوى العاملة والتدريب والتعمين في القطاع الزراعي وتأجير المزارع للقوى العاملة الوافدة واقع الظاهرة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والمخاطر المتربة على وجود القوى العاملة الوافدة غير القانونية في القطاع الزراعي ودور التقنيات الحديثة والتمويل في تعظيم العائد الاقتصادي للقطاع الزراعي.

هذا وقد تخللت أعمال جلسات الندوة العديد من حلقات العمل لمناقشة كافة التوصيات التي عرضتها أوراق العمل المقدمة خلال أعمال جلسات الندوة في يومها الأول بهدف التوصل الى التوصيات النهائية لأعمال الندوة.

وستواصل الندوة اليوم اعمالها بمناقشة اوراق عمل المحور الثالث، الذي سيركز على الموارد واستخداماتها في القطاع الزراعي وسيتم معالجته من خلال طرح اربع اوراق عمل تتناول الادارة المتكاملة للموارد المائية في القطاع الزراعي ودور تقنيات الري الحديثة في ترشيد استهلاك المياه وتقليل تكلفة الانتاج الزراعي والحيازات الزراعية والاحصاءات وقواعد البيانات الزراعية كمرتكزات للتنمية الزراعية المستدامة ودور البحوث والارشاد والاعلام في ادارة الموارد الزراعية.■

علي بن حمود: توصيات الندوة ستخدم القطاع الزراعي وستتغلب على سلبيات المرحلة الماضية

■ أكد معالي السيد على بن حمود البوسعيدي وزير ديوان البلاط السلطاني على أهمية المحافظة على الموروث الحضاري الذى توارثه الآباء عن الاجداد جيلا بعد جيل كاستخدام الأفلاج والابار والادوات البسيطة فى الزراعة مشيرا الى ان الاباء والاجداد استطاعوا ان يستثمروا ويستغلوا هذه الموارد الاستغلال الامثل وتنظيمها بشكل جيد.

وقال معاليه فى تصريح لوسائل الاعلام ان اى كسر لهذا الرتم والارث الكبير المتوارث عبر الاجيال من المؤكد انه سيلحق بالنظام الزراعي أضرارا كبيرة جدا مشيرا إلى ان الخروج عن الأعراف والتقاليد المتوارثة قد اثر على الكثير من المناطق الزراعية الظاهرة للعيان كموت عدد كبير من النخيل وعدم صلاحية التربة للزراعات المعروفة التى كانت تشتهر بها المناطق الزراعية .

وأضاف معاليه أن هذه الظاهرة قد ألقت بظلالها على البلاد بشكل عام وما التوجيه السامي والرؤية الثاقبة لجلالته ـ حفظه الله ورعاه ـ الا من خلال ما لاحظه وتبين له حجم هذه المشكلة وزيادة تدهورها والتى جاءت نتيجة عدة عوامل اهمها تنازل المزارعين انفسهم عما ورثوه من الآباء وتمكين فئات أخرى لا تمت لهذا القطاع بصلة .

وأعرب معالي السيد على بن حمود البوسعيدي وزير ديوان البلاط السلطاني عن امله ان تخرج الندوة بتوصيات حاسمة وايجابية لخدمة القطاع الزراعي الذى يعول عليه الكثير لرفد الاقتصاد العماني والتغلب على السلبيات التى صاحبت المرحلة الماضية وايجاد جيل واع ومتفهم ومتعلم يفهم ويستفيد من الخبرة التى اكتسبها بصورة علمية صحيحة وسليمة والاستفادة من التقنيات الحديثة المتاحة فى الري لتنمية القطاع الزراعي واستدامتها .■

سعود البوسعيدي: الندوة ستخرج بآليات لتنظيم سوق العمل في القطاع الزراعي

■ قال معالي السيد سعود بن ابراهيم البوسعيدي وزير الداخلية بان الندوة تشكل اهمية كبيرة لما يمثله القطاع الزراعي من اهمية كبيرة عند العمانيين وهي تأتي في اطار الحرص الكبير على حماية هذا الموروث من الاندثار والضياع.واضاف معاليه بان الندوة سوف تعمل على الخروج بآليات لتنظيم سوق العمل في القطاع وفي جعل المزارعين يعتمدون على انفسهم وابنائهم واسرهم بشكل اكبر في الاهتمام بمزارعهم مبينا بان الندوة سوف تتناول التحديات التي تواجه القطاع وايجاد الحلول والاطروحات المناسبة لها.واشار معالي السيد وزير الداخلية الى ان الندوة تسلط الضوء على هذا القطاع المهم لمعرفة الكثير من احتياجاته واحتياجات منتسبيه والنهوض به.■

سالم الخليلي: الحكومة مستمرة في تقديم الدعم للمزارعين

■ اكد معالي الشيخ سالم بن هلال الخليلي وزير الزراعة والثروة السمكية بان الكثيرين يعولون على الندوة للخروج بنتائج سوف تعمل على تطوير العمل بالقطاع الزراعي داعيا المجتمع للاهتمام بالزراعة لما تحمله من خير كثير.

وقال معاليه: ان دعوة جلالة السلطان المعظم لعقد هذه الندوة يأتي من حرص ولي الامر على الاهتمام بهذا القطاع وحث المواطنين بعدم التفريط في هذه النعمة والاهتمام بها وعدم تركها للغير لانها ليست حركا على جيل بل هي كذلك ملك للاجيال القادمة.واوضح معاليه بان الندوة سوف تخرج بالكثير من النتائج التي سوف تخدم تطوير القطاع الزراعي نتيجة للاهتمام الكبير الذي يوليه جلالة السلطان بهذا القطاع مبينا بان الانسان العماني سوف يستجيب لتلبية نداء القائد بالاهتمام بالزراعة وعدم تركها لمن لا علاقة لهم بها.

واكد معالي الشيخ وزير الزراعة والثروة السمكية بان الحكومة مستمرة في تقديم الدعم للمزارعين وهي لا تتردد في تقديمه ومستعدة لتنفيذ طلبات الراغبين في الحصول على المساعدة او غيرها طالما ان ذلك يخدم القطاع والمزارع على السواء.■

ورقة استراتيجية التنمية الاقتصادية: استحداث تشريعات ولوائح ضرورة لضمان الإدارة المستدامة للموارد المائية

■ أكد معالي احمد بن عبد النبي مكي وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشئون المالية وموارد الطاقة رئيس اللجنة الرئيسية المشرفة على تنظيم الندوة بأن النشاط الزراعي يمثل أول وأعرق الأنشطة البشرية على وجه الأرض ولذلك نجد أن السمات الحضارية والوطنية للمجتمعات ترتبط ارتباطا وثيقاً بالزراعة ومن هنا يأتي الاهتمام الكبير الذي توليه الدول والحكومات لقطاعاتها الزراعية بغض النظر عن حجم هذه القطاعات الكمي في اقتصادياتها.

وقال معاليه في كلمته اثناء إدارته لجلسة الورقة الاولى من المحور الاول الذي حمل عنوان القطاع الزراعي العماني: السمات والتحديات، والذي بدأ عقب حفل افتتاح الندوة مباشرة، إن سر الاهتمام الكبير الذي يوليه حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ لهذا القطاع ينبع من اهتمام جلالته بعقد هذه الندوة التي تفضل باستضافتها في المخيم السلطاني للجولة السنوية الميمونة.

بعدها قدم مهدي بن محمد العبدواني مدير عام التخطيط التنموي بوزارة الاقتصاد الوطني الورقة المقدمة من وزارة الاقتصاد الوطني حول استراتيجية التنمية الاقتصادية ودور القطاع الزراعي في تحقيق معدلات النمو المستهدفة في الرؤية المستقبلية والتي تناول من خلالها الجوانب التفصيلية للموضوع المطروح.

حيث أوضحت الورقة بان السلطنة اعتمدت في مطلع عام ١٩٩٦م استراتيجية التنمية طويلة المدى (١٩٩٦–٢٠٢٠م) بغرض استدامة التنمية وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان استقرار دخل الفرد عند مستواه الحالي كحد أدنى والسعي إلى مضاعفته بالقيمة الحقيقية بحلول عام ٢٠٢٠م وذلك من خلال تنمية الموارد البشرية وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتنمية القطاع الخاص وبالتالي استدامة التنمية.

وأشارت الورقة إلى ان الاستراتيجية ركزت على قطاع الزراعة رغم تراجع الأهمية النسبية للقطاع في الاقتصاد الوطني بعد تحول الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد نفطي نتيجة لما يعرف بالمرض الهولندي. ويعود تركيز هذه الاستراتيجية على قطاع الزراعة إلى تعدد نقاط الالتقاء والتماس ما بينها وبين التنمية الزراعية المستدامة خاصة فيما يتصل بالتنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص والتنمية الريفية والاجتماعية إلى جانب المحافظة على البيئة.

واوضحت ورقة العمل بان الرؤية المستقبلية لقطاع الزراعة تتمثل في السعي إلى المحافظة على المساهمة النسبية الحالية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (٣٪) من خلال استهداف نمو القطاع خلال الفترة (١٩٩٦–٢٠٢٠م) بمعدل نمو حقيقي يبلغ متوسطه السنوي (٤,٥٪).

وأوضحت الورقة بأنه وفي إطار هذه الاستراتيجية تم تنفيذ خطتين خمسيتين هما خطتا التنمية الخمسية الخامسة والسادسة والتي تمحورت أهدافها المعتمدة لقطاع الزراعة حول دفع معدلات نمو هذا القطاع وزيادة مساهمته في تنويع سلة الصادرات وتوفير فرص عمل للقوى العاملة الوطنية وتوفير الأمن الغذائي، حيث تشير نتائج تقييم أداء القطاع إلى انخفاض أدائه في الخطتين وقد تراوح متوسط معدل النمو السنوي للقطاع ما بين (١,٢٪) للخطة الخامسة و(١,٧٪) للخطة السادسة فتراجعت المساهمة النسبية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (١,٨٪) في عام ١٩٩٥م إلى (١,٣٪) في عام ٢٠٠٠م ثم إلى (٠,٩٪) في عام ٢٠٠٥م.

وأشارت الورقة المقدمة الى انه ومن خلال تحليل خصائص القطاع باستخدام بيانات التعدادين الزراعيين الشاملين والبيانات والدراسات الزراعية الأخرى الى تواضع أداء القطاع يعزى إلى عوامل عدة أهمها: وجود خلل بالتركيبة المحصولية ومشكلة تفتت القطاع في حيازات صغيرة وظاهرة غياب أصحاب الحيازات، وتزايد حجم القوى العاملة الوافدة وضعف إنتاجيتها وضعف فاعلية البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والمشاكل التي تواجه التسويق الزراعي، وضعف تغطية التمويل الزراعي وضعف حجم الاستثمار الخاص في القطاع إلى جانب الجفاف الذي تعرضت له البلاد.

وذكرت ورقة العمل بأنه وفي ضوء الأداء الحالي للقطاع فانه من غير المتوقع أن يتمكن القطاع من تحقيق رؤيته المستقبلية بحلول عام ٢٠٢٠م حيث يتوقع أن لا تتجاوز قيمته المضافة في عام ٢٠٢٠م نحو (٥٠٪) من المستهدف لها، غير أنه من الممكن أن يتمكن القطاع من تحقيق رؤيته المستقبلية في حالة تمكنه من استغلال الفرص المتاحة له والتي يتمثل أهمها في توفر إمكانية لإحداث تطور إيجابي ملموس في الإنتاجية وتحسين التركيبة المحصولية والتوسع الرأسي وخفض معدلات الفاقد وزيادة حجم الصادرات الزراعية في ظل التوجه لتحرير تدفق السلع الزراعية عالميا.

التوصيات

واشتملت ورقة العمل على عدد من التوصيات والمتمثلة في ترشيد استخدام المياه في القطاع الزراعي من خلال مراجعة واستحداث تشريعات ولوائح لضمان الإدارة المستدامة للموارد المائية، وتشجيع المزارعين على إدخال أنظمة الري الحديثة، وتبني استراتيجية وطنية لمعالجة مشكلة الملوحة بمنطقة الباطنة، وتعزيز البرامج البحثية الموجهة لتحقيق الاستخدام الأمثل للمياه بالقطاع.

كما تضمنت التوصيات تنمية وحماية الأراضي الزراعية وتحسين نمط استخدامها وذلك من خلال وضع ضوابط وأسس تراعي الجوانب الاقتصادية والبيئية في حالة تغيير نمط استخدام الأراضي، والتأكيد على الحد من الرعي الجائر بالإسراع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمراعي الطبيعية والتنمية المستدامة للثروة الحيوانية في محافظة ظفار، وتحسين التركيب المحصولي لزيادة العائد الاقتصادي لوحدة الأرض ووحدة المياه، والتأكيد على نقل مزارع الحشائش من منطقة الباطنة وسهل صلالة إلى منطقة النجد، وتحقيق المزيد من التحديث التقني في القطاع، والمحافظة على التربة وصيانتها بترشيد استخدام الاسمدة والمبيدات الكيماوية.

واشتملت التوصيات على تنمية المزارع الصغيرة من خلال تشجيع الشباب والمرأة على العمل في القطاع الزراعي وتدريبهم وتأهيلهم لذلك، وتشجيع قيام شراكات أو جمعيات بين أصحاب المزارع الصغيرة لاستغلالها، وتشجيع تصنيع المنتجات الزراعية، وإيلاء اهتمام خاص بأصحاب المزارع الصغيرة وتشجيعهم.

ومن بين التوصيات التي تضمنتها ورقة العمل رفع كفاءة سوق العمل بالقطاع الزراعي من خلال صياغة إطار عام لسياسات التعمين في القطاع، وتنظيم استقدام القوى العاملة الزراعية الوافدة ومكافحة ظاهرة القوى العاملة الوافدة غير القانونية وذلك بتنظيم القوى العاملة الوافدة بالقطاع ووضع ضوابط ثابتة لاستقدامهم، والحد من ظاهرة تأجير المزارع للوافدين بوضع إطار قانوني لتنظيم اتفاقيات تأجير المزارع وتنفيذ سياسات استقدام القوى العاملة الوافدة.

بالإضافة الى تشجيع قيام شراكات فاعلة لوضع آليات تسويق متينة ترسم فيها السياسات التسويقية بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية بحيث يتولى القطاع الخاص إدارة النظام التسويقي بكل مكوناته وذلك بهدف توسيع النشاط الزراعي وبالتالي زيادة فرص التشغيل.

كما أوصت الورقة أيضا بتوفير التمويل للقطاع من خلال تشجيع البنوك التجارية لزيادة مساهمتها في تمويل القطاع الزراعي من خلال وضع أطر لتأمين مخاطر الاستثمار الزراعي، وتشجيع ودعم قيام المشاريع الزراعية من خلال برامج ومؤسسات التمويل المعتمدة كبنك التنمية العماني وصندوق سند وصندوق تمويل موارد الرزق وغيرها.

وأوصت الورقة كذلك بضرورة تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الزراعة من خلال تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في النشاط الزراعي وفي الصناعات الزراعية، وتشجيع القطاع الخاص للدخول في مجال توفير بعض الخدمات المساندة، وإعداد خارطة للاستثمارات الزراعية الواعدة والترويج لها.

كما أوصت الورقة المقدمة من وزارة الاقتصاد الوطني بتطوير وتعزيز البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي من خلال زيادة فاعلية هذه الأنشطة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتأهيل الكادر الوطني وتعزيز التنسيق مع جامعة السلطان قابوس ومجلس البحث العلمي والمعاهد والمنظمات الإقليمية والدولية الى جانب دراسة الأطر المؤسسية القائمة ذات الصلة بالتنمية الزراعية بغرض تطويرها وتفعيلها وتعزيز قدراتها التخطيطية.■

■ من جلسة العمل الأولى

■ حضور كبير من اصحاب المعالي والسعادة والشيوخ والاعيان

ورقة دور النظم المحلية في إدارة الموارد الطبيعية: المطالبة بحصر وتوثيق النظم المحلية الزراعية التقليدية وتكوين مؤسسات أهلية لإدارتها

■ في جلسة العمل الثانية التي تناولت ورقة العمل المقدمة من وزارة الزراعة والثروة السمكية ووزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه حول دور النظم المحلية في إدارة الموارد الطبيعية للقطاع، والتي ادارها معالي السيد سعود ابن إبراهيم البوسعيدي وزير الداخلية، قدم المهندس خالد بن محفوظ البوسعيدي مدير دائرة شؤون موارد المياه بمسقط والمهندس صالح بن محمد العبري مدير عام الزراعة والثروة الحيوانية بالداخلية ورقة العمل حول دور النظم المحلية في إدارة الموارد الطبيعية للقطاع والتي تضمنت العديد من الجوانب التي توضح كيفية العمل على إدارة هذه الموارد.

وتناولت الورقة المقدمة شرحا حول تاريخ الزراعة بالسلطنة والذي يعود إلى العصور الأولى إذ لم يزل الإنسان العماني مرتبطا بالبيئة المحيطة به حيث توفر مياه الأفلاج والتي ارتبطت بها زراعات محاصيل النخيل والرمان والموز والنارجيل وبعض أصناف الحمضيات وحاصلات الخضار والمحاصيل الحقلية ولقد ساهم ارتباط المزارع العماني بالزراعة خلال تلك الفترة في توفير احتياجاته من الغذاء من واقع ما يتوفر من تنوع محصولي محدود يتم زراعته وإنتاجه وفق التقنيات البسيطة والمتوفرة آنذاك في البيئة العمانية.

وأشارت ورقة العمل الى ان القطاع الزراعي شهد خلال عصر النهضة المباركة تطورا ملحوظا تمثل في التوسع الأفقي والرأسي من خلال نقل وتطبيق التقنيات الحديثة ذات العلاقة بالبذور والأصناف المحسنة بالإضافة إلى النهوض بالمعاملات الزراعية وإدخال تقنيات الري الحديثة والذي بدوره ساهم في الارتقاء بالإنتاجية والنوعية للمنتج الزراعي مع استمرار المجتمع الزراعي العماني في المحافظة على تطبيق النظم الزراعية المحلية في إدارة الموارد الطبيعية ولقد ركزت هذه الورقة في مضمونها على الأهمية النسبية للنظم المحلية للقطاع الزراعي وإدارة الأموال والمراعي الطبيعية والنباتات الطبية والعطرية والاستغلال الأمثل للحيازات الزراعية والاستفادة من المعلومات المتوارثة للنظم المحلية الزراعية بالاضافة إلى المحافظة ضمن النظام الزراعي التقليدي على استخدام بعض الأدوات والمعدات التقليدية المستخدمة في العمليات الزراعية والاستدلال على مواقع النجوم والأبراج في العمليات الزراعية. في حين يتطرق الجانب المائي إلى النظام الهندسي المتميز للعمانيين في شق قنوات الأفلاج والنظم والأعراف المحلية المعمول بها لإدارة مياه الافلاج.

وأوضحت الورقة الى انه من المؤمل أن يساهم ما تم طرحه في هذه الورقة في المحافظة على النظم المحلية للقطاع الزراعي في إدارة الموارد الطبيعية وذلك من خلال حصر وتوثيق الإرث المعرفي الزراعي التقليدي وتوثيق الملكيات والأعراف والسنن والبيانات المتعلقة بالأفلاج، بالإضافة إلى توحيد وتوثيق المعلومات الخاصة بمسميات النجوم والأبراج وعلاقتها بالعمليات الزراعية، كما أن التنوع الوراثي النباتي بالسلطنة يتطلب الاهتمام بتوثيق وتسجيل النباتات الطبية والعطرية وتحديد أنسب الطرق للإدارة الجماعية للأموال والحيازات الصغيرة المروية بالأفلاج لتعظيم العائد الاقتصادي والمادي بالإضافة إلى حماية أمهات الأفلاج ومراقبتها من الاستنزاف.

التوصيات

وقد اشتملت ورقة عمل دور النظم المحلية في إدارة الموارد الطبيعية للقطاع على عدد من التوصيات منها حصر وتوثيق النظم المحلية الزراعية التقليدية من خلال توصيف وتعريف وتسجيل الحاصلات العمانية التقليدية في مجالات الخضر والمحاصيل الحقلية والأعلاف والفاكهة إضافة إلى سلالة نحل العسل العمانية، وحصر وتوثيق الأدوات والمعدات التقليدية المستخدمة في العمليات الزراعية التقليدية ودراسة إمكانية تطويرها وتحديثها بما يخدم البيئة، وحصر وتوثيق الأدوات المصنعة من الخامات الأولية الزراعية (السعفيات ـ المنسوجات وغيرها) مع وضع دراسة لتقديم الدعم الفني وتدريب الكوادر المحلية لتعمل على استمرارية تصنيع هذه الأدوات من الخامات المحلية، بالإضافة إلى حصر وتوثيق الأدوات المستخدمة في المكاييل والموازين التقليدية.

كما أوصت الورقة المقدمة من وزارة الزراعة والثروة السمكية ووزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه الى حصر وتوثيق المعلومات الخاصة بمسميات النجوم والأبراج وعلاقتها بالعمليات الزراعية للحاصلات المختلفة مع إصدار كتيب في هذا المجال بمشاركة الجهات ذات العلاقة، وتطوير وتحسين الطرق المستخدمة في الصناعات الزراعية التقليدية القائمة حاليا (ماء الورد ـ الياس ـ السكر الأحمر، وغيرها من المنتجات).

وأوصت الورقة كذلك الى ضرورة توثيق وتسجيل النباتات الطبية والعطرية من جميع النواحي (صورة النبات في المراحل المختلفة من النمو ـ التعريف النباتي ـ مناطق الانتشار ـ شكل الثمار ـ المادة الفعالة) إضافة إلى الفوائد الطبية لهذه النباتات وكيفية استخدامها طبقاً للطرق التقليدية العمانية، وكذلك إعداد دراسة جدوى فنية لكيفية تطوير وزراعة النباتات الطبية والعطرية بالسلطنة والاستفادة منها مستقبلاً في الصناعات القائمة عليها داخليا وخارجياً، وجمع وتوثيق الأمثلة الزراعية من التراث الزراعي العماني عن طريق الاستعانة بالخبرات العمانية من المزارعين في محافظات ومناطق وولايات السلطنة المختلفة مع إصدار كتيب في هذا المجال.

كما اشتملت التوصيات على دراسة وتحديد أنسب الطرق للإدارة الجماعية للأموال والمزارع الصغيرة المروية بالأفلاج لزيادة العائد الاقتصادي والمادي والاستفادة المثلى من الموارد الأرضية والمائية في هذه الأموال والمزارع ويمكن أن يكون ذلك عن طريق تكوين مؤسسات أهلية بقرى بعض الولايات لإدارة النشاط الزراعي والمياه بهذه القرى، وتوثيق الملكيات والأعراف والسنن والبيانات المتعلقة بالأفلاج في شكل قاعدة بيانات يسهل الرجوع إليها، بالإضافة الى إدخال مساقات دراسية حول الأفلاج في المناهج التعليمية بمختلف مستوياتها، والاستمرار في صيانة وتعزيز الأفلاج ووضع الخطط والبرامج لتنمية الأفلاج وذلك لأهميتها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشجيع تطوير طرق الري الحقلي وإدخال تقنيات التحكم المركزي وأنظمة الري الحديثة وتقليل فاقد المياه في القنوات.وتضمنت التوصيات تطوير التركيبة المحصولية في مناطق الأفلاج وإدخال محاصيل ذات عائد اقتصادي مرتفع لوحدة المياه والمساحة والسعي الحثيث في تطوير عائد النخلة من خلال التركيز على نوعيات ذات عائد اقتصادي، وعمل مناشط توعوية تبين أهمية الأفلاج والمحافظة عليها وحث المجتمع على إحياء روح التعاون التي كانت تسود سابقاً في رعاية وصيانة الأفلاج والعمل على رفع كفاءة الفنيين المعنيين بالأفلاج، وحماية أمهات الأفلاج من أي نشاط مائي جديد مع التحكم في المناشط المائية الموجودة على رؤوس الأفلاج.■

■ من جلسة العمل الثانية

ورقة تأجير المزارع للقوى العاملة الوافدة: ممارسات غير شرعية في ظل غياب الرقابة الفعلية لأصحاب المزارع

■ أشارت ورقة العمل الثانية في المحور الثاني من محاور الندوة، التي أدار جلساتها معالي الشيخ سالم بن هلال الخليلي وزير الزراعة والثروة السمكية الى ان القطاع الزراعي شهد تطورا ملموسا منذ السنوات الأولى من عمر النهضة وقد صاحب ذلك التطور العديد من التحولات والتغيرات الاجتماعية متواكبة مع التحديث الذي طرأ على البنيات الاساسية لكافة قطاعات الدولة وظهور العديد من الأنشطة وتأسيس عدد كبير من الشركات والمؤسسات في كافة أجهزة الدولة والتوسع في القطاعات الخدمية والإنتاجية وذلك لتحقيق أهداف الخطط التنموية الموجهة نحو زيادة التنوع الاقتصادي للدخل الوطني وزيادة الإنتاج المحلي من الموارد الطبيعية المتاحة بما يكفل تحقيق اكبر استفادة للعاملين بها. وذكرت الورقة التي تناولت موضوع تأجير المزارع للقوى العاملة الوافدة (واقع الظاهرة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية) وقدمها المهندس خالد بن منصور الزدجالي مساعد مدير عام الزراعة للتنمية الزراعية بوزارة الزراعة والثروة السمكية: ان القطاع الزراعي تعرض في السنوات الأخيرة للعديد من المؤثرات الخارجية لعل من أهمها ظهور مشاكل تملح التربة ونقص وتدهور نوعية مياه الري نتيجة للضخ الجائر من المخزون الجوفي لتلبية احتياجات القطاع الزراعي المتنامية من المياه بسبب التوسع في زراعة الحشائش خاصة في منطقة الباطنة لتوفير الاحتياجات المحلية من الأعلاف. كما كان لظهور بعض الآفات والأمراض والانفتاح الاقتصادي وظهور مشاكل التسويق لأنشطة القطاع الزراعي دور كبير في عزوف بعض أصحاب المزارع عن العمل في القطاع الزراعي وإهمال مزارعهم أو تأجيرها للعمال الأجانب بعيدا عن الإطار القانوني الصحيح.

وأشارت ورقة العمل الى عدم توفر إحصائيات موثقة عن حجم وأبعاد ظاهرة تأجير المزارع للقوى العاملة الوافدة إلا أن هناك بعض الشواهد التي تؤكد وجودها تتركز معظمها بصفة شبه رئيسية في منطقة الباطنة، ومن السهولة بمكان تحديد المزارع التي تمارس بها هذه الظاهرة نظرا لاقترانها بالعديد من الشواهد والتي من أهمها الاستخدام غير المرشد لوسائل الإنتاج وانتشار زراعة بعض المحاصيل غير الموصى بها وضعف استجابة القائمين على هذه المزارع لإتباع توصيات وتعليمات الأجهزة الفنية لوزارة الزراعة والثروة السمكية إضافة إلى الغياب المستمر وشبه الدائم للأصحاب الأصليين لهذه المزارع.

وتتطرق الورقة في سياق استعراض هذه الظاهرة إلى التغيرات التي طرأت على القطاع الزراعي في ضوء ما يستحوذ عليه من قوى عاملة وطنية وتوفيره لما يقرب من (٢٢٦,٥) ألف فرصة عمل (١٥,٢٪) منها من القوي العاملة الوافدة، إضافة إلى ما تشكله الممارسات غير الشرعية للقوى العاملة الوافدة في غياب الرقابة الفعلية لأصحاب المزارع الأصليين وسماحهم باستغلال مزارعهم مقابل مبالغ زهيدة (إيجار من الباطن).

واكدت الورقة على أن يكون تحديد حجم وطبيعة هذه القوى مدعما بتقرير فني من أجهزة وزارة الزراعة والثروة السمكية المختصة طبقا لنوعية وحجم النشاط الزراعي الممارس فيها خاصة إذا ما شمل ذلك النشاط بعض التقنيات الحديثة (صوب زراعية ـ مظلات إنتاج خضر ـ مناحل وغيرها) بالإضافة إلى طرح بعض الوسائل التي تكفل وضع ضوابط فاعلة لتقنين هذه الظاهرة وذلك من خلال ثلاثة بدائل (محاور) يختص أولها باتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها الحد منها وذلك عن طريق التوعية المكثفة لأصحاب المزارع وتكثيف الحملات الرقابية وتوفير الدعم المادي والتقني والتدريبي لفئات الشباب الراغبين في العمل في القطاع الزراعي، كما يتطرق البديل (المحور) الثاني إلى ضرورة تنظيم الوضع الحالي للقوي العاملة الزراعية والعمل على وضع ضوابط ثابتة لاستقدام القوى العاملة من الخارج استنادا إلى البيانات الفعلية عن المزارع المسجلة في السلطنة، في حين يتطرق المحور الثالث إلى أهمية تقنين وتنظيم معاملات تأجير المزارع وتحديد أوجه استغلالها في إطار قانوني يتيح لكل طرف تحقيق مصلحته مع الحفاظ على المزرعة المؤجرة وعدم الإضرار بما بها من منشآت باعتبارها من الموارد الطبيعية للدولة.

وتبرز الورقة أيضا دور الجهات الرقابية في تنظيم العلاقة بين الحائزين والمستأجرين في ضوء السلطات المخولة لكل منها حيث تختص وزارة الزراعة والثروة السمكية بإعداد التقارير الفنية وتحديد نوعية المحاصيل وطبيعة وحجم الأنشطة الزراعية الممارسة وذلك في ضوء ما تملكه من إمكانيات فنية بالمناطق الزراعية كما تم تحديد الدور الفاعل لوزارة القوى العاملة لتوفير مستلزمات البرامج التدريبية وتبني التوصيات التي أفرزتها الدراسات الميدانية والآليات المبنية على الأسلوب العلمي لتحديد احتياجات القطاع الزراعي من القوى العاملة إضافة إلى الدور الرقابي الهام لشرطة عمان السلطانية في التحقق من شرعية القوى العاملة المتواجدة في القطاع الزراعي وما يرتبط به من أنشطة.

كما اقترحت الورقة أيضا قيام وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه باتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل تنمية والحفاظ على الموارد المائية وضرورة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع آلية لتنظيم عقود التأجير وتسهيل إجراءات الحصول على التصاريح المقترنة بإقامة المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي مما يشجع العديد من المزارعين على التمسك بمزارعهم والحد من اللجوء إلى مثل هذه الممارسات في إطار غير قانوني مما ينعكس ايجابا على القطاع الزراعي ويساهم بصورة متنامية في زيادة الإنتاج والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وتعظيم مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الوطني.

التوصيات

وأوصت ورقة العمل المقدمة من قبل وزارة الزراعة والثروة السمكية بضرورة وضع ضوابط ثابتة ومحددة لتأجير المزارع بما يتوافق مع مصلحة الأطراف المعنية بحيث يتلاءم مع الوضع الحالي للمزارع وذلك استنادا إلى قاعدة البيانات التي افرزها التعداد الزراعي (٢٠٠٤/٢٠٠٥م) بما يضمن استغلالها بأسلوب اقتصادي يساهم في المحافظة على ما بها من موارد طبيعية (تربة ـ مياه) ويسهل إجراءات متابعتها من قبل الأجهزة المختصة في الوزارات المعنية والتأكد من استغلالها للغرض المنصوص عليه في عقد الإيجار مع الالتزام باتباع التركيب المحصولي الذي تقرره وزارة الزراعة والثروة السمكية طبقا للميزة النسبية لكل منطقة.

كما أوصت باتباع الآليات التي من شأنها حث وتشجيع المزارعين وأصحاب المزارع على ضرورة القيام بتطوير أساليب الزراعة التقليدية والأخذ بمبدأ إدخال وتبني التقنيات الحديثة التي تؤدي إلى تقليل الاعتماد على الأعمال اليدوية مستقبلا.

وأوصت الورقة أيضا بتنفيذ البرامج التدريبية الزراعية المتخصصة أو العامة والتي من شأنها رفع كفاءة الأداء لدى القوى العاملة في القطاع الزراعي وتأهيل المزارعين وأبنائهم لمواكبة التطورات الحديثة في العمل والأنشطة الزراعية وإكسابهم المهارات اللازمة لمساعدتهم على الاستفادة من مخرجات التكنولوجيا المناسبة لظروف السلطنة، وكذلك تنظيم وضع القوى العاملة الزراعية الوافدة المتواجدة في المزارع في الوقت الحالي وذلك بتطبيق الآلية المقترحة والتي تتضمن التأكد من شرعية تواجدها في السلطنة وممارستها للمهنة التي استقدمت من اجلها.

واشتملت التوصيات على ضرورة دراسة إمكانية تأسيس شركات متخصصة لتوفير الخدمات الزراعية والقوى العاملة المؤهلة لإدارة واستزراع المزارع بسبب عدم التفرغ او لعدم قدرة أصحابها الأصليين على ممارسة العمل الزراعي نتيجة للتقدم في العمر أو لنقص الخبرات أو التمويل، وضرورة إصدار أنظمة لتحديد كميات المياه التي يتم ضخها سنويا بما يتفق مع الوضع المائي في المنطقة والاحتياج الفعلي للنشاط الزراعي الذي تتم ممارسته بالمزرعة.■